المحاضرة الحادية عشرة :

سادسا: الحركات الاجتماعية والعنف

إن فهم عملية تعبئة الحركات الاجتماعية للأعضاء المناضلين وقدرتها على النشاط في الزمان والمكان الذي تريده يكون بدءا بعملية "التكوين المعنوي" للمناضلين الجديد الذين يتم رفع معنوياتهم لمواجهة التحديات التي يفرضها الخصم ضد الحركة، تلك العملية التي ينفذها الموجهون في الحركة باستمرار وتشكل دائما مصدر إلهام وطاقة روحية ضد المشاعر المحبطة التي قد تعتري نفوس الأعضاء، ذلك أن منهم من ينسحب من الحركة لمجرد إخفاقات تتعرض لها

وإن أحسن فهم للنضالية، يتضمن في التفكير اليومي، فهم لنسيج العلاقات والأعمال المؤدية للانخراط، وكان "دانيل غاكسي" أحد الأوائل الذين وضعوا نظرية حول الممارسة النضالية وقام بوضع قائمة للتحريضات التي يمكن أن يأتي من خلالها حزب بمناصب مسؤولة، وكذلك اكتساب ثقافة رأسمال اجتماعي يمكن من امتلاء مردودية مهنية، إضافة إلى الاستفادة من الأرباح المالية، كما بين غاكسي أن المناضل سيستفيد كذلك من الاندماج الاجتماعي.

كما أن الحركات الاجتماعية تستفيد خلال الازمات الاجتماعية من انخراط أعضاء جدد وتمارس نفوذا كبيرة على منخرطيها بما لها من قوة الأفكار والمعتقدات وجعلهم يخضعون لها ولأوامرها، فإذا قامت بحملات المطالب، استعملت التهيج والتحريض والاحتجاج، إضافة إلى تدريب مناضليها على استعمال تقنيات نضالية أثناء وقوع الازمات والصراعات فتعبر عن درجة الوعي والإدراك الذاتي في صفوفهم لمصالح الحركة وعن تضامنهم وقدرتهم على مواجهة خصوهم، وتقوية الروابط الشعورية بينهم وإضفاء معاني حقيقية للنضال، فإذا ما عجزت تلك التقنيات في الدفاع عن مصالح الحركة ومطالبها، تحولت إلى أساليب نضالية عنيفة، فرغم أن كل مجتمع به أشكال متعددة من الصراعات ودوافع عديدة للنزاعات، فإن فهم نفسية الجماعات يؤدي إلى فهم النفسية اللاشعورية واللاواعية، وهي نفسية تسيطر على أعضاء الحركات الاجتماعية فتقلص إدراكهم وتدفعهم إلى اعتماد الأساليب العدوانية أثناء وقوع الصراعات والمواجهات ذلك أن الروح التي تسيطر على أعمال الناس وشعورهم تعمل على تقلص الوعي الفردي وانصهار الشخصية لدى كل فرد لأنها ترتكز أساسا على مفهوم اللاشعور من جانب الفرد.

وإن تبرير الدوافع المنفعية بانتهاج العنف في نضالات الحركة، يجد تبريرات أخرى كغياب قنوات رسمية للاحتجاج مما يجعله أقرب الوسائل في تفسير نجاحات عدة حركات اجتماعية في حملاتها ضد الحكومة والأنظمة، إلا أن ذلك لا يقدم سوسيولوجيا التفسير الحقيقي للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات، إذ أن ليس كل تغير يوجب الانتقال إلى العنف الذي يعتبر فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق

الضرر أو التلف او تخريب أشياء وممتلكات خاصة عن طريق استخدام القوة، فكل حركة اجتماعية تجدد نفسها لتستمر في الوجود وليستمر مشروعها ونضالها، وإذا ما سيطر عليها العنف فإنها تعجز عن السيطرة عن الحالة الشعورية التي تصيب مناضليها والتي تدفعهم إلى التطرف في المشاعر والأعمال المترتبة عن الحركة.

إن اعتماد الحركات الاجتماعية في نضالاتها واحتجاجاتها على العنف له علاقة بالتطرف على مستوى الأفكار والمشاعر، كما بينت عدة دراسات سلوكية، وهو حالة شعورية تصيب المناضلين لاعتقادهم الصواب وأن غيرهم على خطأ، فيكون انتاج الأفكار على مستوى الحركة دافعا للتغير ولو بالعنف وهي الحالة التي تكون عليها الحركات الاجتماعية الراديكالية أو الثورية وإن كانت للحركات المناهضة للاستعمار أفكار وأعمال أخرى لأجل تحرير الشعوب من الاحتلال والتبعية، ذلك باعتبارها حركات مقاومة إذا ما فشل مشروعها الاجتماعي والسياسي السلمي، تحولت إلى النضال العنفي في إطار الصراع بين فئتين متناقضتين من حيث الأفكار والأهداف والمصالح، فالحركات الثورية كما يرى "**كارل ماركس**" على ارتباط بوعي الفاعلين الاجتماعيين وإدراكهم للتناقضات الموجودة التي تدفعهم إلى الثورة لتشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد. ويرى بارسونز أن أساس الفعل الاجتماعي يكمن في العواطف فإذا كان الأفراد يسخرون عقولهم لخدمة الأهداف التي تمليها عليهم عواطفهم والتي تكون في الكثير من الأحيان محاولة لتحقيق السيطرة على الآخرين وفي هذه الحالة فإن أنسب الوسائل دائما ما تكون العنف والخداع وهو الذي يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى حالة من الحرب لذا يرى بارسونز ان البعد الجماعي والاجتماعي الذي يميز النظرية العامة من حيث أن الفعل يتكون من بنى ومسارات التي من خلالها يعبر البشر عن نوايا دالة يجسدونها بنجاح متفاوت في وضعيات ملموسة، كما تستلزم النوايا وتأثيرها الملموس المعتبر مع توجه نسق الفعل الفردي أو الجماعي نحو تعديل علاقته بالوضعية أو بالمحيط في الاتجاه المرغوب فيه.

وفي هذا يرى "**ألان تورين**" أن دراسة تلك الحركات انطلاقا من سوسيولوجية الفعل الاجتماعي والتي لا تعد سوسيولوجية قيم، لكنها دراسة للوضع قيم باعتبارها توجيهات معيارية للفعل والتي لا يجب أن تكون خارجها بل منبسطة منها، حيث يستطيع بذلك الفرد وبعمل مزدوج أن يبني موضوعا ويفرض سلطته عليه ليعبر عن فعله الاجتماعي.

خاتمة :

يمكننا القول أن ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديموقراطية وغير الديموقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت الانتباه إلى ثغر

ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تجديد نخبته، أما الثانية فإنها تكرس أو تعمق أزماتها لأنها عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب السياسية والاجتماعية عن طريق تغيرات في بنية العلاقات بين النظام والمحتجين، غير أنه يلبي جانبا ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديموقراطي والانفتاح السياسي.

ومن كل ما سبق يمكننا تبين دور وأهمية الحركات الاجتماعية في عملية التغير الاجتماعي وتحقيق المطالب، وعلى اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها ونجاحها وفشلها، فإنها ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون، ولقد ظلت بذلك رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية والعبودية والحرب وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي دافعا للاستمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه. **وتبقى أحسن طريقة للمطالبة هو فتح باب الحوار والمناقشة الحضرية .**